تحرك عاجل

طالب بحريني رهن الاحتجاز يدعي تعرضه للتعذيب

اعتُقل الطالب البحريني علي محمد حكيم العرب، في 9 فبراير/شباط 2017، واقتيد إلى "مديرية التحقيقات الجنائية"، حيث يدعي أنه تعرض للتعذيب، وأُرغم على "الاعتراف". فلم يتسن له الحصول على محامٍ. كما قال إنه تعرض للضرب مرارًا وتكرارًا على كلتا ساقيْه، فور نقله إلى سجن الحوض الجاف في 7 مارس/آذار 2017. ولا يزال عرضة للمزيد من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

اعتُقل الطالب البحريني **علي محمد حكيم العرب** (علي العرب)، البالغ من العمر 23 عامًا، في 9 فبراير/شباط 2017. ولم تعلم أسرته أي شيء عنه حتى 11 فبراير/شباط 2017، حينما اتصل بهم، وقال لهم إنه بـ"مديرية التحقيقات الجنائية". ثم سُمح له بإجراء خمسة مكالمات هاتفية إضافية لأسرته، ولكنه لم يتسن له الحصول على محامٍ، خلال احتجازه لمدة 26 يومًا بـ"مديرية التحقيقات الجنائية". وفي 7 مارس/آذار 2017، نُقل إلى سجن الحوض الجاف، حيث لا يزال محتُجزًا.

ويدعي علي العربي أنه تعرض للتعذيب، خلال استجوابه لمدة 26 يومًا، بينما كان بـ"مديرية التحقيقات الجنائية،" والذي تضمن نزع أظافر أصابع قدمه، والصعق بالكهرباء، والضرب. ويقول إن ضابط من "مكتب النيابة العامة" جاءه حيثما كان مُحتجزًا، وأرغمه على التوقيع على "اعتراف"، بينما كان معصوب العينين. ويقول إنه أُبقي وحده بغرفة حيثما كان يأتيه ضباط لاستجوابه وضربه.

ووفقًا للمعلومات الواردة إلى منظمة العفو الدولية، اقتيد علي العربي، حينما وصل سجن الحوض الجاف في 7 مارس/آذار 2017، إلى مكتب إدارة السجن، وأُمر بتقبيل بسطار أحد الضباط؛ وحينما رفض ذلك، تعرض للضرب على كلتا ساقيه مرارًا وتكرارًا. ويواجه صعوبة في الوقوف، بسبب آلام في ساقيه، ولم يتمكن كذلك من الصلاة إلا وهو جالس. وفي وقتٍ لاحق من هذا اليوم، شوهد وهو يُقتاد إلى عيادة السجن، جالسًا على كرسي متحرك. كما ذكر شهود أيضًا أنهم رأوا أظافر أصابع قدمه تنمو مجددًا من جذورها.

ونشرت وزارة الداخلية بيانًا في 9 فبراير/شباط 2017، يصف علي العربي بأنه "المشتبه الرئيسي" بقتل ضابط شرطة في 29 يناير/كانون الثاني 2017، بعدما "عُثر بحوزته سلاحيْ رشاش كلاشينكوف وثلاثة مسدسات،" وكذلك "لتورطه في مساعدة الهاربين من سجن جو"، وذلك في إشارة إلى هروب بعض السجناء في 1 يناير/كانون الثاني 2017 – الذين كان بينهم ابن عمه أحمد محمد صالح العرب.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية، دعوة السلطات البحرينية إلى ما يلي:

AMNESTY INTERNATIONAL

- الأمر بإجراء تحقيقٍ عاجلٍ ووافٍ يتسم بالاستقلالية والحياد بشأن مزاعم تعرض علي العرب للتعذيب، ويتضمن ذلك فحصاً يُجريه خبير طبي في ظل الاستقلالية المهنية؛ وإحضار كل من يُشتبه بمسؤوليته عن تلك الأفعال إلى ساحة العدالة، في إطار إجراءات تراعي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- ضمان توفير أي رعاية طبية تتطلبها حالته، وعدم تعرضه للمزيد من التعذيب أو غير ذلك من ضروب المعاملة السيئة؛
- السماح لعلي العرب بالحصول على محامٍ فورًا، وعلى كافة التسهيلات لإعداد دفاعه، وذلك يتضمن إتاحة الاطلاع على كافة الأدلة لدى النيابة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 10 مايو/أيار 2017 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: 4587 1766 973+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

سمو الأمير راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

تويتر: @moi_Bahrain

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس رقم: 1284 1753 973+

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

طالب بحريني رهن الاحتجاز يدعي تعرضه للتعذيب

معلومات إضافية

اعتُقل علي العرب في 9 فبراير/شباط 2017، إلى جانب ابن عمه، أحمد محمد صالح العرب ، وهو طالب بحريني يدرس التمريض، وكان قد هرب، في 1 يناير/كانون الثاني 2017 مع بعض السجناء من سجن جو – الذي يقع على بعد 30 كيلومترًا إلى جنوب المنامة، مما تسبب في مصرع رجل شرطة. وكان أحمد يقضي فترات عقوبة عديدة داخل السجن بموجب أحكام، صدرت بحقه، بعد محاكمات جائرة، تضمنت محاكمات استندت إلى "اعترافات" مُنتزعة تحت الإكراه.

وثقت منظمة العفو الدولية حالات عديدة لاعتقال أشخاص في البحرين واحتجازهم تعسفيًا، وتعرُضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ولاسيما بينما كانوا قيد الحجز لدى "مديرية التحقيقات الجنائية"، حيث يزعمون أنهم أُكرهوا على توقيع "اعترافات" لاستخدامها في إدانتهم أو توريط آخرين ممن تجري محاكمتهم. وتتضمن بعض الأساليب الموثقة: ضرب المُحتجزين، وإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة، وحرمانهم من النوم، وإبقائهم عراة.

إن الحق في الاستعانة بمحام هو ضمانة أساسية ضد التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وهو أحد الأمور الجوهرية للمحاكمة العادلة المشمولة في معايير حقوق الإنسان الدولية. ومن الأهمية بمكان أن يُمنح المحتجزون فرصة الطعن في قانونية احتجازهم في مرحلة مبكرة، كضمانة مهمة ضد التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو انتزاع "الاعترافات" أو الاختفاء القسري، أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد كُلفت "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، التي شُكلت بموجب أمرٍ ملكي صدر في 29 يونيو/حزيران 2011، بإجراء التحقيقات، وإعداد التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت على خلفية الاحتجاجات في عام 2011. وحينما صدر تقرير "اللجنة البحرينية المستقلة" في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، أعلنت الحكومة التزامها بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وقد عرض التقرير رد الحكومة على احتجاجات الجماهير، كما وثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت على نطاق واسع. وكان من بين التوصيات الرئيسية بالتقرير، مطالبة الحكومة بمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما تضمنته من تعذيب واستخدامٍ للقوة المفرطة، وإلى إجراء تحقيقات مستقلة حول ادعاءات التعذيب.

وعقب إصدار تقرير "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، أنشأت الحكومة البحرينية مؤسسات متنوعة لحقوق الإنسان في 2012، للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ولضمان تحقيق المساءلة، وعلى وجه الخصوص "الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية" و"وحدة التحقيق الخاصة" داخل "مكتب النيابة العامة". فلدى "الأمانة العامة للمظالم" و"وحدة التحقيق الخاصة" السلطة والموارد اللازمة لإجراء تحقيقات سريعة وفعالة في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو الدولة، وذلك استجابة للشكاوى أو بمحض إرادتهم. وقد واتسم عمل "الأمانة العامة للتظلمات" بفعاليته عمومًا على صعيد إحالة الشكاوى، المتعلقة بالتعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، إلى "وحدة التحقيق الخاصة" كي تتولى التحقيق فيها. ولكن في بعض الحالات، لم تنجح في اتخاذ إجراءات سريعة لحماية المُحتجزين من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أو إجراء تحقيقات فعالة حول ادعاءاتهم. انظر تقرير منظمة العفو الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 *تجميل شكلي أم تغيير جذري؟ تقييم أداء هيئات الرقابة على حقوق الإنسان في البحرين*. (https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5080/2016/ar/).

الاسم: علي محمد حكيم العرب

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 69/17 رقم الوثيقة: MDE 11/5982/2017 البحرين بتاريخ: 29 مارس/آذار 2017